2024 | Vol. 15 | الصفحة(655 - 674) | الاصدار (15) ،العدد 2/62، نيسان

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

(Online) 2663-8819 E- ISSN:-(Print) 3-111622 ISSN:

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

موقف المملكة العربية السعودية من الخلاف الحدودي القطري – البحريني في اطار مجلس التعاون الخليجي 1981-1990

اسم الباحث المراسل/ ة (1): طلال رفعت عثمان

الدرجة العلمية: بكالوريوس

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: كلية الآداب – جامعة كركوك

اسم الباحث المراسل/ ة (2): أ.د فهد عباس سليمان

الدرجة العلمية: دكتوراه

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: كلية التربية للبنات – جامعة كركوك

ملخص البحث عربي:

تمثل قضية الخلاف الحدودي القطري – البحريني من أهم المشاكل الحدودية التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر، فقد شاب العلاقات البحرينية القطرية النزاع والصراع على مسائل عدة، أهمها الخلافات الحدودية على جزر حوار وفشت الديبل ومنطقة جرادة بالإضافة الى الزبارة.

ان السبب الرئيس الذي أدى الى نشوب تلك الخلافات هو اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، مما دفع تلك الامارات الى محاولتها ضم المناطق المجاورة لها عسى ان يتم اكتشاف النفط فيها، ويعد الصراع البحريني القطري واحداً من تلك الصراعات التي حصلت في المنطقة، اذ حاولت البحرين ان تفرض سيطرتها بصفة رسمية على بعض الجزر والفشوت المجاورة لها وتضع يدها عليها وتقيم عليها اشارات لإرشاد السفن كونها اراضي بحرينية وبخاصة في جزر حوار، الامر الذي دفع قطر الى الاحتجاج على ذلك بذريعة ان تلك الجزر تابعة لها، مما ادى الى قيام نزاع بين الطرفين استمر مدة طويلة تدخلت خلاله بريطانيا بوصفها دولة صاحبة النفوذ الاكبر في المنطقة، واستمر بينهما النزاع حتى بعد رحيل بريطانيا عن المنطقة عام 1971 وحصول البلدين على استقلالهما.

يتناول البحث الموقف الرسمي الذي تبنته المملكة العربية السعودية من ذلك الخلاف في اطار مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981–1990، عن طريق احتضانها للعديد من المؤتمرات على مستوى زعماء دول الخليج العربي فضلاً عن مستوى وزراء خارجية دول مجلس التعاون.

الكلمات المفتاحية: قطر – الخلاف الحدودي– البحرين– المملكة العربية السعودية – مجلس التعاون الخليجي.

Corresponding author:

The position of the kingdom of Saudi Arabia on the Qatari – Bahraini border dispute within the framework of the Gulf Cooperation Council 1981-1990

Name of the corresponding researcher (1): Talal Refaat Othman

Scientific degree: Bachelor
Scientific specialization: history
Place of work: Faculty of Arts-University of Kirkuk
Name of the corresponding researcher (2): A.Dr. Fahad Abbas Suleiman
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Faculty of education for girls - University of Kirkuk

summary:
The issue of the Qatari-Bahraini border dispute is one of the most important border problems witnessed by the Arabian Gulf region since the nineteenth century, as Bahraini-Qatari relations have been marred by conflict and conflict over several issues, the most important of which are border disputes over the islands of Hawar, Fasht Al-Dibal and the Jerada area in addition to Al-Zubarah. As Bahrain tried to impose its control officially on some of the islands and the neighboring Vashott and put its hand on them and establish signals to guide ships as they are Bahraini territory, especially in the Hawar Islands, which prompted Qatar to protest against this under the pretext that those islands belong to it, which led to a dispute between the two parties that lasted for a long time, during which Britain intervened as the most influential country in the region, and the dispute continued between them even after Britain's departure from the region in 1971 and the occurrence of The two countries on their independence.

The research deals with the official position adopted by the Kingdom of Saudi Arabia on that dispute within the framework of the Gulf Cooperation Council during the period 1981-1990, by hosting many conferences at the level of leaders of the Arab Gulf countries as well as the level of foreign ministers of the Gulf Cooperation Council.

Keywords: **Qatar-border dispute-Bahrain - Saudi Arabia-Gulf Cooperation Council**
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: / 2024 / النشر المباشر: نيسان

المقدمة:

تعود جذور الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الى القرن الثامن عشر، منذ نزوح قبائل العتوب باتجاه المنطقة الواقعة بين جزر البحرين وشمال جزيرة قطر، وتشير المصادر أن عائلة آل خليفة هي إحدى العائلات الثلاث التي تضمها عشيرة العتوب، وهي آل خليفة بزعامة خليفة بن محمد، وآل الصباح بزعامة سلمان بن محمد ، وآل جابر بزعامة جابر بن عتبة الذين عرفوا بـــ(الجلاهمة). كانت عشيرة العتوب تسكن في (الهدار) بمنطقة "الافلاج" في نجد ، ثم هاجروا إلى شرقي الجزيرة العربية في أثر الجدب الذي عم وسطها في النصف الثاني من القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر((النبهاني، 1923))، فاستقر بهم المقام في الكويت((الصالح، 1977)).

أن هجرة قبائل العتوب من وسط الجزيرة العربية في مطلع القرن السابع عشر، انتهت بسكنى هذه القبائل في قطر لمدة نصف قرن تقريباً، ونتيجة لصراع العتوب مع آل مسلم حكام قطر في ذلك الوقت هاجروا إلى الكويت حيث أسسوا مدينة الكويت التي ازدهرت تجارياً بعد فترة تقدر بستين عاماً بتعاون جدي بين آل صباح وآل خليفة والجلاهمة في إدارة شؤون المدينة ، ثم قام آل خليفة بالهجرة مرة أخرى من الكويت إلى قطر واستقروا في الزبارة عام (1766) فعملوا في مجال التجارة وبرعوا فيها ، وبتعاون قبائل قطر قام آل خليفة بفتح البحرين في "29 تموز 1783" فأصبحت البحرين مركز الاهتمام الأول بالنسبة لآل خليفة بعد أن كانت قطر صاحبة هذا الاهتمام . وبدأ آل خليفة ينيبون أحد أفراد أسرتهم في حكم شبه جزيرة قطر((طهبوب، 1983))، وتعتبر جزر البحرين هي من أهم المراحل التي تلت نزوح آل خليفة إلى شمال شبه جزيرة قطر وكانت هدفاً للتجارة((متولي، 1974)).

وكانت قطر مع البحرين خاضعة للنفوذ العثماني منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ((سنان، 1966)). إلاّ أن العلاقات البحرينية ــ القطرية ومنذ عام 1863 سادها التوتر عندما ثار القطريون وفي مقدمتهم " آل نعيم " على " حمد بن محمد بن سلمان آل خليفة " عامل شيخ

Corresponding author:

البحرين في قطر بسبب سياسة الشدة التي اتبعها اتجاههم ، مما ترتب عليه القبض على " علي بن ثامر " رئيس آل نعيم وإيداعه السجن في البحرين عام 1866 ، فثار لذلك آل نعيم واستعانوا بالشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (أحد زعماء قطر) الذي توجه عام 1867 على رأس أتباعه إلى حيث يوجد عامل قطر في الوكرة الذي فر وابلغ شيخ البحرين بما حدث في قطر وتسمى هذه الحادثة بـــ"وقعة الوكرة"((النبهاني، 1923))

بدأت العلاقة بين قطر والبحرين تتخذ مرحلة جديدة بدخول ال خليفة إلى جزر البحرين حيث بدأت القبائل القطرية من المعاضيد تتبلور سياسياً لهدف الوصول إلى الزبارة، بعد توحيد صفوفها في الدوحة ومدن الجنوب في شبة الجزيرة القطرية، وساعد هذا التحول السياسي الوجود البريطاني في المنطقة والذي جعل من قبائل المعاضيد كياناً سياسياً بعد ضعف السيطرة السعودية على مناطق في شبة الجزيرة القطرية، والتي عززتها بريطانيا باتفاقية عام 1868 مع قبائل قطر((العفيفي، 2003)).

حدثت تطورات مهمة كان لها تأثير مباشر على الموقف في شرق الجزيرة العربية، تمثلت في حملة مدحت باشا التي وصلت الى قطر في تموز 1871، وكانت بريطانيا قد ازعجها قوة الدولة العثمانية التي كانت تحاول الاستيلاء على البحرين بعد قطر((ابراهيم، 1988))، لذا لجأت بريطانيا الى اثارة المشكلات القديمة بين البحرين وقطر من أجل وقف الزحف العثماني على البحرين، وقد قامت بريطانيا والدولة العثمانية بإنعاش آمال القطريين واحلامهما في السيادة، وذلك بإثارة مشاكل كانت في حكم المنتهية وفقاً لمعاهدة 1868، اذ طرحت بريطانيا مشكلة الزبارة وحركت الدولة العثمانية من جانبها احلام شيخ قطر في السيطرة على البحرين، وهذا ما ادى الى حصول مشاكل بين البحرين وقطر استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى، لتتوقف قليلاً ثم تعود في عام 1919 عندما طالبت البحرين بالزبارة وتكررت في عام 1920 لكن دون جدوى((العيدروس، 2002)).

ان الخلاف الحدودي الذي ظهر بين إمارتي البحرين وقطر خلال حكم الشيخ حمد بن عيسى (1923–1942)((العكيلي، 2004)) أرتكزَ حولَ جانبين ، الجانب الأول بري ويتضمن التنازع حول عائدية الزبارة ، اما الجانب الآخر فبحري ويتضمن التنازع حول عائدية جزر حوار، فبالنسبة لمنطقة الزبارة فهي الجزر القريبة من الساحل القطري وأهمها جزر حوار

Corresponding author:

وسواد الشمالية وسواد الجنوبية وتبلغ مساحتها 15،96 ميلاً مربعاً، أما جزر حوار فهي الفشوات وهي تعرقل الملاحة بين البلدين وأهمها هي فشت الديبل وفشت العظم، إذ تبعدان عن البحرين ما يقارب 25 كم شرقاً ومن الساحل القطري 20 كم شمالاً((مشكور، 1993)).

وتطور الخلاف في عام 1925، عندما بعث مستشار حكومة البحرين برسالة الى المعتمد البريطاني في البحرين أبلغه فيها ان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة طلب منه تبليغ المعتمد البريطاني بأن الزبارة وجزر حوار هي جزء من دولة البحرين بلا منازع((عبد الحسن، 1996)).

ومن هنا فان الصراع القطري– البحريني على جزر حوار وفشت الديبل يندرج ضمن هذا الاطار عن الخلافات القائمة على أساس اقتصادي أكثر مما هي ناتجة عن أسباب سياسية أو حتى اختلاف في نشأة التطور السياسي والتكوين السياسي لكل من الدولتين((جاسور، 1998)).

وتكمن أهمية الجزر في ثروتها الاقتصادية، لا سيما وجود النفط واستمرار عمليات التنقيب عنه وذلك ما لفت الانظار الى أهمية المنطقة فضلاً عن ذلك اعلان خبراء النفط ان الحقل القطري النفطي الكبير (دخان) بدأ يواجه خطر تسرب احتياطه الكبير عبر تجويفات طبيعية تحت الارض الى جزر حوار الامر الذي دفع قطر الى التمسك بملكية هذه الجزر، وكان انخفاض عوائد النفط البحرانية وراء مطالبة البحرين بملكية هذه الجزر((الربيعي، 1993)).

ان اكتشاف النفط وبدء عمليات التنقيب عنه يعد جوهر المشكلة التي لفتت الانظار الى أهمية جزر حوار، إذ جاء في رسالة مستشار البحرين الى المعتمد البريطاني في 28 نيسان 1936، ان الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة أوصاه ان يبلغ المعتمد البريطاني بأن جزر حوار فضلاً عن كونها جزءاً من دولة البحرين فإنها ستدخل في مفاوضات النفط في أراضي البحرين التي لم تكن ضمن امتياز عام 1925((عبد الحسن، 1996)) ، الامر الذي عدّته الحكومة البريطانية بأن البحرين ليست متمتعة بالسيادة على الزبارة، وأنها سوف لن تمد العون والمساعدة للبحرين بناء على الاتفاقيات النافذة بين البلدين((ديستيفانو، 2008)).

Corresponding author:

لم يكن الرد القطري الذي بعث عام 1938، مقنعاً وهذا ما توضح بالرد البحريني عندما أجابت على الادعاءات القطرية، اذ أكدت ان جزر حوار كانت وماتزال ملكاً للبحرين، كما ان شيخ قطر في ادعائه عائدية جزر حوار لم يقدم برهاناً واحداً يثبت به ملكية لهذه الجزر، او أي وثائق او حوادث تؤكد ذلك في حين ان مطالبته تقوم على أساس القرب الجغرافي فضلاً عن ذلك ان سكان حوار من رعايا البحرين بدليل ان سفنهم مسجلة في البحرين، وانها تبحر وهي رافعة (علم البحرين) ويستخدم أهاليها جوازات سفر بحرانية((الربيعي، 1993)).

أوضحت بريطانيا اثناء فترة الحرب العالمية الثانية أن جزر حوار ترجع عائدتيها الى البحرين عبر ما طرحه المعتمد البريطاني الامر الذي رفضته قطر مراراً وتكراراً معتبرة ان هذا يتعارض مع الحقائق التاريخية((عبيد، 1999)).

ونتيجة لذلك قطعت البحرين علاقاتها مع قطر، كما رفعت رسوم مرور البضائع الى قطر عبر البحرين من 2% إلى 5% بما في ذلك البضائع الخاصة بشركة النفط العاملة في قطر (شركة الامتيازات النفطية المحدودة) الأمر الذي جعل قطر تتعرض لأزمة اقتصادية كانت حصيلتها انتشار بعض عمليات التهريب في منطقة الخليج العربي((المنصور، 1979)). مما اثار مخاوف بريطانيا من احتمال تهديد طرق مواصلاتها ومخازنها((مراد، 1980)). لذا فإنها سعت إلى إعادة الوئام بين الجانبين. وبدأت تلك المحاولات منذ تشرين الاول 1943 عندما قدمت اقتراحاً يقضي بإقامة منطقة محايدة في الزبارة وقد تم التوصل إلى صيغة الاتفاق النهائي بشأنه في 15 حزيران 1944 الا ان ذلك الاتفاق لم يصمد طويلاً واثيرت المشكلة مرة اخرى بعد ثلاثة اشهر((المنصور، 1979)).

استمرت الخلافات بين الطرفين حتى 16 كانون الثاني 1950 عندما التقى المقيم السياسي البريطاني الجديد في البحرين بيلي (1950-1955) (Pelly) بحاكم قطر وعرض عليه مطالب البحرين بشأن الزبارة فوافق عليها، وفي الوقت نفسه وافق حاكم البحرين ايضا، لكن هذا الاتفاق لم يؤخذ به ولم يدون لان اتفاقية 1944 كانت ما تزال قائمة، ومن جانب آخر كانت بريطانيا هي المهيمنة على منطقة الخليج العربي خلال تلك المدة، وكانت في بعض الاحيان تساند الموقف القطري، وفي الوقت نفسه فإنها لم تتردد بالتصريح بعدم ممانعتها في عدّ (جزر حوار) عائدة الى البحرين منذ عام 1947((الرشيدي، 2001))، وكان الموقف

Corresponding author:

البريطاني ينطلق من عدة اعتبارات أهمها الحفاظ على المصالح البريطانية العظمى، لذلك ان خلافات الحدود التي كان انفجارها بين الحين والآخر بين الدول، لم تعد مجرد خلاف في خطوط الطول والعرض رسمت على الخرائط وبشكل اعتباطي من لدن الدول الاستعمارية، بل كانت أوسع وأشمل لأنها تمثل استغلالاً للثروات وأداة لتنفيذ السياسات الاستعمارية((ديستيفانو، 2008)).

وفي عام 1956، اثيرت المشكلة مرة اخرى، كما شهد عام 1957 توتراً شديداً في العلاقات بين الطرفين لاسيما بعد امتناع حاكم البحرين عن ارسال ممثل عنه لتعزية حاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم ال ثاني بوفاة والده، وظلت المشكلة قائمة، إلا ان حدتها خفت اذ ان المطالب البحرينية بالزبارة كانت متقطعة ولم تكن مستمرة على وتيرة واحدة بسبب الخلاف حول جزر حوار، يضاف الى ذلك تحسن الجانب الاقتصادي القطري بعد توسع ميناء الدوحة واستكمال بناء بعض المنشآت النفطية القطرية وبذلك انتفت الحاجة من ميناء المنامة البحريني، كما يلاحظ ان الموقف البريطاني لم يكن جدياً في انهاء الخلاف الذي استمر فيما بعد حتى مرحلة الاستقلال((عزيز، 2002)).

على أثر ذلك قدمت البحرين في عام 1964 خطة طالبت فيها بالمزيد من المياه الاقليمية، اذ عدّت (فشت الديبل) و(جرادة) جزراً تابعة لها وضمت مياهها الاقليمية، الا إن هذا الادعاء البحراني جوبه برفض قوي من جانب قطر((عبد الحسن، 1996)).

وفي ايار 1965 نجح حاكم قطر الشيخ احمد بن علي ال ثاني((المنصور والخترش، 1977)) بوضع حد لتلك الخلافات وتهدئتها مؤقتاً عندما زار البحرين والتي تعد الزيارة الاولى التي يقوم بها حاكم قطري للبحرين، والتقى خلالها بحاكم البحرين وتباحث معه بشأن المشكلات الحدودية، الا انهما لم يتوصلا الى اتفاق نهائي((قاسم، 2001))، وفشل تلك المحاولة. وقد استمرت البحرين في تكرار مطالبها بالزبارة او فرض سيادتها على جزر حوار داعمة ذلك بقوة السلاح، حيث انشأت عام 1967 مقرات لوحدات عسكرية في فشت الديبل((السعدون، 2001)).

Corresponding author:

بادرت البحرين في عام 1974 برفع العلم البحريني على الجزر المتنازع عليها ثم اعقبته قطر باقتراح في عام 1974، تضمن موافقة قطر عن تنازلها عن الجرف القاري لجزر حوار المقابل للبحرين مقابل مشاركتها في عوائد النفط التي اكتشفت في جزر حوار، وقد تمّ ذلك خلال لقاء حاكمي قطر والبحرين في لندن بتاريخ الاول من آب عام 1974 لأجل تسوية قضية الجزر وتخطيط الحدود البحرينية والقطرية وتحديد الجرف القاري بين البلدين، لكن سرعان ما تبادل الطرفان التهم والتراشق الاعلامي حول عائدية الجزر عام 1980 المتضمنة عائدية جزر حوار لكل طرف((عبد الحسن، 1996))، وبعدها تطور الوضع بشكل خطير عام 1986 أثر مهاجمة طائرات مروحية قطرية جزيرة (فشت الديبل) بسبب قيام البحرين بإنشاء مقر تابع لقوات دفاعها؛ لتأخذ الامور مجرىً جديداً وخطيراً في آن واحد، ففي عام 1988، قام ولي عهد البحرين بزيارة الى قطر سلم خلالها ولي عهد قطر نصاً عرف فيها بعد بالصيغة البحرينية لحل المسألة من لدن محكمة العدل الدولية((عبيد، 1999)).

الموقف السعودي في اطار مجلس التعاون الخليجي:

ارتبط موقف المملكة العربية السعودية من قضية الخلاف الحدودي أكثر حذراً كون هذه المشكلة مستعصية وربما تنذر في حدوث مشاكل مماثلة على الحدود السعودية – القطرية والسعودية – العُمانية، لذا حاولت السعودية أن تتبع دبلوماسية حذرة من شأنها انهاء الخلاف دون تدويله عالمياً((متولي، 1974)).

حاولت المملكة العربية السعودية أن تجد حلاً مناسباً لهذه القضية، فخلال زيارة الملك خالد بن عبدالعزيز((خياط، 2003)) للبحرين في 21 اذار 1976، وناقش مع حاكم البحرين الجهود الممكنة لوقف التصعيد حول الجزر وعبر البحرينيين عن ترحيبهما بالوساطة السعودية لحل الخلاف، الا ان قطر رفضت تلك الوساطة في البداية، مؤكدة أن جزر حوار تابعة لها ((الشاهين، 2019)).

Corresponding author:

بموازاة ذلك اقترح أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني في 22 شباط 1981، بتشكيل لجنة برئاسة المملكة العربية السعودية لحل النزاع مع البحرين وفقاً للمسارات التي اقترحها الملك فيصل بن عبدالعزيز عام 1975، وتضمن المقترح تقاسم قطر والبحرين العوائد المالية من النفط في المنطقة المتنازع عليها واللجوء الى التهدئة((British Embassy in Doha, 1981)).

بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي، رأت المملكة العربية السعودية أن تشكيل المجلس هو وسيلة لحل الخلافات القائمة بين الدول الاعضاء، لذا عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي اجتماعاً له الثاني في الرياض من 10–11 تشرين الثاني 1981، وناقش المجلس قضية النزاع الحدودي، وأكد وزير الخارجية السعودي أن على دول مجلس التعاون أن تأخذ زمام المبادرة لحل هذا النزاع واتخاذ كل الوسائل لغرض اجراء المصالحة بين قطر والبحرين((British Embassy in Jeddah, 1981)).

ورغم ذلك إلا أن الامور وصلت الى حد المواجهة عندما دشنت البحرين سفينة حربية أسمتها (حوار)، وقيامها بإجراء مناورات عسكرية في منطقة (فشت الديبل)، الامر الذي عدّته قطر استفزازاً لها وعلى أثر ذلك قطعت العلاقات بينهما ((مشكور، 1993))،الأمر الذي استدعى تدخل الأطراف الخليجية من خلال مظلة مجلس التعاون لحل للحد من ذلك التصعيد بين الجارتين، مما يعني أن دخول أطراف خليجية لحل تلك الأزمة يعزز من أهمية إنشاء مجلس التعاون الخليجي في تفعيل دورها الدبلوماسي بين الدول الأعضاء، حيث تأثر دولتين في المجلس يؤدي إلى خلل واضح من قرارات وتعاون دول المجلس، وهذا ما يحتم على مجلس التعاون التدخل السريع في حل الموقف، بسبب الأوضاع التي مرت بها المنطقة من خلال الفترة الحرجة من الحرب الإيرانية العراقية، واتخاذ إيران سياسة الهجوم على ناقلات النفط في الخليج العربي((العيدروس، 2002)).

إن الموقف السعودي من البحرين وقطر ذو أهمية كبيرة، نظراً للقرب الحدودي والجغرافي الترابط بين الحدود البحرية مع قطر والبحرين، بالإضافة إلى اشتراكها في ترسيم الحدود البحرية مع إيران حيث كما بينا سابقا لم تتم الاتفاقية السعودية الإيرانية في ترسيم حدودها البحرية الجنوبية إلا بعد إبرام اتفاقية الحدود القطرية الإيرانية، وهذا الأمور تخدم

Corresponding author:

على السعودية لعب دور أساسي في التخفيف من حدة النزاع بين جيرانها حتى لا تتأثر هي أيضاً، لذلك عقد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً له بدورته الثالثة في 12 آذار عام 1982 في الرياض((الامانة العامة لمجلس التعاون، 1982))، وعبر وزير الخارجية السعودي((الاسماعيلي، 2018)) أن الجميع متفقون على حل النزاع القطري-البحريني، وفي صدر في ختام أعمال هذه الدورة بياناً تضمن مجموعة من التوصيات أهمها مطالبة المملكة العربية السعودية ببذل مساعيها، لإنهاء الخلاف بين البلدين، وتأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين، والتزام البلدين بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما من شأنه تصعيد الموقف((Embassy in Jeddah, 1982)).

يتضح أن الوساطة الدبلوماسية السعودية لعبت دوراً مهماً في تخفيف حدة التوتر، واستطاعت السعودية أن تمرر قرارات عبر مجلس التعاون وطرح مشاريع هدفها إيجاد حل بين الأطراف، بعد تصعيد الموقف في عام 1982، في الاجتماع الوزاري للمجلس، منها تبني السعودية المساعي الحميدة وإنهاء النزاع بين الجارتين كذلك بها، طالبت بوقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء إلى الإثارة وتأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين.

أن المملكة العربية السعودية استطاعت ان تحرز نوعاً من التقدم في تثبيت الوضع، وليس حله وبشكل نهائي وهذا ما يشكل مثلمة على مجلس التعاون الخليجي، إذ تركز دورها وكما هو معلن وبحسب التوصيات بأخذ التعهدات وضرورة وقف الحملات الإعلامية بين الجانبين، وضرورة تعهد الجانبين بالامتناع عن عرض الخلاف على أية منظمة دولية((عبد الرحمن، 1997)).

من جانب آخر ألقى وزير خارجية السعودي كلمة في الاجتماع التحضيري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 3 تشرين الثاني 1982، فقد أكد على التقدم المحرز في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية المتعلقة بدول المجلس وإصدار قرارٍ يقضي بقيام المملكة العربية السعودية ببذل مساعيها من جديد لحل قضية الجزر المتنازع عليها بين قطر والبحرين((Foreign Office, 1982)).

Corresponding author:

وقد أكدت المملكة العربية السعودية مطالبة الجانبين على ضرورة ان يقدم كل طرف ما يمتلكه من وثائق وبيانات تؤكد ملكيته للمناطق المتنازع عليها، ويبدو ان هذا المقترح كان ملزماً للطرفين كون المملكة العربية السعودية الطرف المخول من مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي كان يكتفي بإصدار التوصيات حول هذا الموضوع((الرفوع، 1995)).

تبنت السعودية زمام المبادرة وحصلت على ضمانات من الطرفين على الدفع بعجلة حل الأزمة والتي قبلها الطرفين، حيث تعهد الطرفان للوساطة السعودية كما يلي((العيدروس، 2002)):

عدم القيام أي طرف بتصرف من شأنه أن يعزز مركزة القانوني أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر.

الامتناع عن ممارسة أي نشاط إعلامي ضد الطرف الآخر، سواء تعلق ذلك بالخلاف أو غيره لحين التوصل إلى حل نهائي.

يمتنع الطرفان عن أي تصرف يعيق سير العمليات التفاوضية بين البلدين.

يتعهد الطرفان بالامتناع عن عرض الخلاف على أي منظمة دولية.

عقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعا لهم في 18–19 أيار 1983 في مدينة الرياض وأوضح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت تقدماً مهماً فيما يتعلق بدور المجلس دعوة الطرفين الى الحوار لغرض الوصول الى صيغة توافقية((Embassy in Jeddah, 1983))، وأثناء مشاركة الملك فهد بن عبدالعزيز((الدليمي، 2015)) في اجتماع دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة في 9 تشرين الثاني 1983، أكد أن هناك تطابق في وجهات النظر بين زعماء دول الخليج حول ازالة العقبات التي تعترض الوصول الى تسوية حول الملف الحدودي بين قطر والبحرين((جريدة أم القرى، 1983)).

ولدى انعقاد الدورة الخامسة لمجلس التعاون الخليجي في دولة الكويت يومي 27 و 29 تشرين الثاني 1984، استعرض المجلس تطـــورات التعاون بين الدول الأعضاء ومـــا حققه

Corresponding author:

منذ الدورة الرابعـــة ، وناقش المجلس الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وتأثير الخلافات العربية على القضايا العربية المصيرية ، كما ناقش ايضا الدور الذى تقوم به الدول الأعضاء في سبيل حل ذلك الخلاف، وقد عبر المجلس عن بالغ ارتياحه للخطوات التي تمت في توحيد وتنسيق مواقف الدول الأعضاء ، وتأكيد الأواصر بما يعمق شعور الانتماء ، ويرسخ ايمان المواطن بأنه جزء لا يتجزأ من اطار واحـــد يستهدف الوحـــدة بين هـــذه الدول ، كما اكـــد المجلس ايمانه بضرورة تحقيق آفاق التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما يعزز مسيرته نحو تحقيق اهدافه، في العمل على تقريب وجهات النظر الطرفين المتنازعين((الامانة العامة لمجلس التعاون، 1984)).

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في الرياض يومي 2–3 أيلول 1985، وتحدث وزيرا الخارجية السعودي والكويتي أن دول المجلس حققت تقدماً حول قضية الخلاف الحدودي وانها بصدد العمل على انهاء هذا الخلاف بأسرع وقت ممكن((جريدة أم القرى، 1985)).

ورغم الجهود السابقة الا أن الامور كادت أن تصل الى المواجهة المسلحة، عندما نزلت قوة عسكرية قطرية في منطقة (فشت الديبل)، شمال مدينة المحرق البحرينية بتاريخ 26 نيسان 1986، واحتجزت (20) عاملاً أجنبياً يعملون في محطة لخفر السواحل البحريني، الا أن المملكة العربية السعودية تدخلت لفض هذا النزاع عن طريق الوساطة التي قام بها وزير الدفاع السعودي الامير سلطان والتي أدت الى الافراج عن العمال الاجانب المحتجزين((مشكور، 1993))، كما بادرت السعودية الى تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الملك فهد وعضوية كل من حاكمي البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة والقطري الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، ووافق الطرفان من حيث المبدأ على التهدئة واذا لم يتوصل الجانبان الى حل نهائي فإنه بالإمكان الوصول الى تسوية عن طريق القانون الدولي((جريدة أم القرى، 1986)).

تعد تلك الضمانات المقدمة للسعودية بمثابة إجراءات لتهدئة الأوضاع لحين الوصول على حل دولي، وإذا ما تم الوقوف على تلك البنود يمكن ملاحظة في الصفة القانونية التي أملت السعودية أن لا يتم استخدام كل طرف منها ضد الآخر أي استخدام مبدأ الحشد القانوني

Corresponding author:

للقضية، وهذا ما يتبين أن الطرفين يرتبون أوراقهم للجوء إلى عرض الخلاف إلى جهات دولية. ويؤكد هذا التوقع السعودي هو أن قامت بوضع بند ينص على عدم اللجوء إلى المنظمات الدولية للبت في القضية، حيث أن السعودية تدرك مدى صعوبة الموقف الذي يمكن أن يجرها هي الأخرى إلى تلك المحاكم الدولية في حل النزاعات الحدودية ليس من طرفها ربما من أطراف أخرى تسعى للحصول على تسوية مع السعودية في خلافاتها الحدودية المترامية الأطراف في شبة الجزيرة العربية ((العيدروس، 2002)).

استمرت المملكة العربية السعودية بتعهدها في حل الخلاف القطري البحريني، وأكد ذلك عودة حدة التوتر بعد التصعيد العسكري في عام 1986 كما ذكرنا سالفا، حيث قامت السعودية بإقامة اجتماع ثنائي مع وزراء الخارجية البحريني والقطري في الرياض في أيار من العام نفسه وعملت على الوصول على حل سلمي والرجوع إلى التفاوض حيث تضمنت الآتي((جريدة أم القرى، 1986)):

1- إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 26 نيسان 1986.

2- التعهد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية في ظل الوقوف على حل يرضي الطرفين.

3- تشكيل هيئة للإشراف والرقابة العسكرية لإعادة الأوضاع إلى ما كنت عليه.

4- يتم النظر في كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين في الإطار القانوني والتاريخي، حيث يقدم كل طرف ما يثبت من وثائق في المناطق والجزر المتنازع عليها.

يتبين مما سبق أن حدة التفاوض والوساطة السعودية تباينت عن ذي قبل، إذ تحركت السعودية بالإسراع إلى وقف التصعيد العسكري بين الدولتين، ولعل إصرار السعودية على ذلك يفيد إلى توخيها التوجس من تفاقم أعمال الفوضى التي سببته ايران اثناء حربها مع العراق وتسببت في ضرب الناقلات في الخليج العربي والذي سيؤدي الى تهديد المصالح النفطية الخليجية، حيث أن الميادين البحرية لتلك الحرب لا تبعد كثيراً عن الجزر المتنازع عليها بين البحرين وقطر هذا ما يستوجب على السعودية التدخل والإصرار على إنهاء النزاع

Corresponding author:

العسكري بين الجارتين حتى لا تستغل ويتوسع الميدان الحرب البحرية أمام الأطراف المتحاربة في تلك الحرب.

عقد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون دورته العشرين في مدينة ابها يومي 26و 27 آب 1986 برئاسة يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني وبحضور جميع اعضائه، وتحدث وزير الخارجية السعودي عن إمكانية حل الخلاف الحدودي، وأوضح أن الخلاف حول الجزر يتطلب تفاهماً جدياً من البلدين يضمن حقوق الطرفين بدون اللجوء الى استعمال القوة، وأن دول مجلس التعاون تسعى بكل قوة الى انهاء تلك القضية الشائكة، واعرب عن أمله بعدم تدويلها عالمياً((الامانة العامة لمجلس التعاون، 1986)).

بموازاة ذلك عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي اجتماعاً له في امارة أبوظبي في دورته السابعة أثناء المدة 2–5 تشرين الثاني 1986، وأكد الملك فهد اثناء الاجتماع أن دول المجلس قد جسدت الروح الأخوية القائمة بين الدول الأعضاء والعزم على مواصلة المسيرة العظيمة بما يخدم دول المنطقة، وجاء في البيان الختامي السعي الدؤوب للتوصل الى حل النزاع بين البلدين بالوسائل السلمية((الامانة العامة لمجلس التعاون، 1986)).

وبناء على دعوة من الملك فهد بن عبدالعزيز، عُقد في الرياض اجتماع لمجلس التعاون الخليجي في 26 تشرين الثاني 1987، وقد استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وأكد الملك فهد أن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لديها أمل في حل مشكلة الخلاف الحدودي، كونها ستؤثر على مسيرة التعاون في المجال الامني، لذا فإن المجلس يؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات أكثر تقدما من أجل حماية المكتسبات التي حققتها دوله في مسيرة التعاون الأمني، أقر المجلس الأعلى توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري مع التأكيد على أهمية البناء الذاتي للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية في إطار التنسيق والتكامل بما يحقق متطلبات الأمن والاستقرار((الامانة العامة لمجلس التعاون، 1987)).

Corresponding author:

وبموازاة ذلك أرسل الملك فهد رسالة الى كل من أميري قطر والبحرين في عام 1987 تضمنت مقترحات سعودية جديدة وكان أبرزها عودة الوضع الى ما كان عليه قبل الهجوم القطري الاخير على فشت الديبل وتعهد الجانبان بعدم اللجوء الى استخدام القوة المسلحة وبعدها إحالة مسألة الخلاف بين الجانبين الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لإصدار حكم نهائي ملزم لكلا الطرفين، وأعلنت قطر موافقتها على عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية بناء على المقترح البحريني الذي طرح عام 1988 ((الشاهين، 2019)).

عقد المجلس الوزاري دورته السادسة والعشرين في مقر الأمانة العامة في الرياض في الفترة ما بين 15– 16 اذار 1988، برئاسة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية ورئيس الدورة للمجلس، واكد المجتمعون حرصهم على متابعة موضوع الخلاف ورعاية المفاوضات الثنائية بين البلدين ودعم أي جهد أو وساطة لتسوية الخلاف الحدودي((الامانة العامة لمجلس التعاون، 1988)).

ورغم كل ما سبق إلا أن تلك المفاوضات لم تنجح ولم يتم تسوية ذلك الخلاف الا بمحضر شهر كانون الاول عام 1990، الذي يشير الى ان قطر قد قبلت أخيراً الصيغة البحرينية((ديستيفانو، 2008))، وبالنظر لفشل الوساطات التي قام بها مجلس التعاون الخليجي اضطرت قطر الى تقديم طلب الى محكمة العدل الدولية في تموز عام 1991، للبت في موضوع النزاع القطري– البحريني على الجزر المتنازع عليها((الربيعي، 1993)).

الا أن الجهود السابقة التي قامت بها المملكة العربية السعودية في اطار مجلس التعاون لحل النزاع بين قطر والبحرين حول الجزر، قد حالت دون وجود حل مناسب يرضي الطرفين بسبب اعتقاد قطر وحسب ما وصفته انه هناك انحيازاً سعودياً الى جانب البحرين، معتمدة في ذلك الى ارتباط السعودية والبحرين باتفاقيات أمنية واقتصادية ثنائية عام 1982، فضلاً عن وجود خلافات حدودية بين قطر والسعودية منذ عام 1965 حول منطقة الخفوس، الواقعة في خور العديد جنوب قطر ((الشاهين، 2019)).

Corresponding author:

الخاتمة

تعود جذور الخلاف القطري – البحريني حول الجزر الحدودية الى القرن التاسع عشر.

كان العامل الاساسي في اشعال فتيل الخلاف بين قطر والبحرين هو الحاجة الى تحديد السيادة على منطقة الزبارة وجزر حوار.

يعود تاريخ الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الذي فصلت فيه محكمة العدل الدولية إلى عام 1939 عندما قررت بريطانيا، القوة المهيمنة في المنطقة، منح البحرين جزر حوار، التي حولتها البحرين إلى موقع سياحي، الا أن قطر لم تعترف بالقرار البريطاني.

وصل الخلاف القطري البحريني الى حد النزاع المسلح عامي 1982 و 1986.

أسهمت المملكة العربية السعودية بدور مهم في العمل على اتخاذ موقف حازم لحل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، منذ عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز.

في الوقت الذي كانت المملكة العربية السعودية تبذل جهودها لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، فإنها سعت الى حل الخلاف الحدودي بالطرق الدبلوماسية، كون قطر والبحرين عضوين أساسين في مجلس التعاون.

احتضنت المملكة العربية السعودية عدد من مؤتمرات القمم الخليجية منذ عام 1981، وتم تخويلها في أن تأخذ زمام المبادرة لعرض الوساطة بين الطرفين.

رغم أن الوساطة السعودية لم تنهي الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين عام 1990، الا أنها استطاعت ان تعمل على توحيد وجهات النظر وتقريب تلك الوجهات في سبيل قطع الطريق أمام أي مواجهة عسكرية مسلحة بين الطرفين.

Corresponding author:

المراجع:

1. **إبراهيم، ع. ع. ا.** (1988). *أمراء وغزاة: قصة الحدود والسياسة الإقليمية في الخليج - دراسة وثائقية*. مركز الحرمين للإعلام الإسلامي.
2. **الأسماعيلي، و. ن. ح.** (2018). *سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام 1989* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ذي قار.
3. **الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.** (1982). *البيانات الصحفية لدورات المجلس الوزاري، الدورة الثالثة*. متاح على: https://www.gcc-sg.org/
4. **الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.** (1984). *البيان الختامي للدورة الخامسة في الكويت*. متاح على: https://www.gcc-sg.org/
5. **الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.** (1986). *البيان الختامي للدورة السابعة في أبوظبي*. متاح على: https://www.gcc-sg.org/
6. **الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.** (1987). *البيان الختامي للدورة الثامنة في الرياض*. متاح على: https://www.gcc-sg.org/
7. **بريطانيا.** (1981). *برقية من السفارة البريطانية في الدوحة، 22 فبراير*. (P.R.O), (FCO) 8/3899.
8. **جاسور، ن. ع. ا.** (1998). *الأمة العربية ومشاريع التفتيت*. عمان.
9. **خياط، ن. م. ع. ا.** (2003). *الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود 1913-1982: دراسة تاريخية وحضارية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم القرى.
10. **ديستيفانو، ج.** (2008). *نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
11. **الربيعي، ر. م.** (1993). *الخلافات الإقليمية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي*. جامعة بغداد.
12. **الرشيدي، أ.** (2001). التسوية القضائية للنزاع القطري والبحريني: صفحة جديدة من العلاقات المشتركة. *مجلة السياسة الدولية*، 145، 184.
13. **الرفوع، ف. ع.** (1995). العلاقات الخليجية-الخليجية: الخلافات الحدودية نموذجاً. *مجلة أم المعارك*، (4)، 72.
14. **السعدون، م. ث.** (2001). *النزاع الحدودي بين قطر والبحرين: دراسة في ضوء القانون الدولي العام* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.
15. **سنان، م. ب.** (1966). *تاريخ قطر العام*. مطبعة المعارف.
16. **الشاهين، إ. ع.** (2019). موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني حول جزر حوار 1991-2001. *مجلة دراسات تاريخية*، 26، 439.
17. **الصالح، ن. م. ن.** (1977). *علاقة الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني 1866-1902*. منشورات ذات السلاسل.
18. **طهبوب، ف. ح.** (1983). *تاريخ البحرين السياسي 1783-1870*. منشورات ذات السلاسل.
19. **عبد الحسن، أ. هـ.** (1996). *مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.
20. **عبد الرحمن، أ.** (1997). مجلس التعاون الخليجي: توجه نحو الاندماج أو نحو الانفراط. *مجلة المستقبل العربي*، (218)، 14.
21. **العكيلي، ا. ج. ص.** (2004). *التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين 1923-1942* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.
22. **عزيز، ح. ل.** (2002). *الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين: دراسة تاريخية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة البصرة.

Corresponding author:

23. **العفيفي، ف. م.** (2003). *التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينات*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
24. **العيدروس، م. ح.** (2002). *الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية*. دار الكتاب الحديث.
25. **قاسم، ج. ز.** (2001). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر* (المجلد الرابع). دار الفكر العربي.
26. **متولي، م.** (1974). *حوض الخليج العربي: الأوضاع السياسية والاقتصادية* (ج2). القاهرة.
27. **مراد، خ. ع.** (1980). *تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947*. جامعة البصرة.
28. **مشكور، س.** (1993). *نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية*. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث.
29. **المنصور، ع. ع. م.** (1979). *التطور السياسي لقطر 1916-1949*. منشورات ذات السلاسل.
30. **المنصور، ع. و الخترش، ف.** (1977). *نشوء قطر وتطورها: دراسة تاريخية*. مطابع دار اليقظة.
31. **النبهاني، م. ك.** (1923). *التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية* (ج1). مطبعة الآداب.

References:

1. **Abdel-Hassan, A. H.** (1996). *Mushkilat al-hudud al-Arabiyyah fi mintaqat al-Khalij al-Arabi* [The Arab border problem in the Arabian Gulf region] [Unpublished master's thesis]. University of Baghdad.
2. **Abdel-Rahman, A.** (1997). Majlis al-Ta'awun al-Khaliji: Tawajjuh nahwa al-indimaj aw nahwa al-infirat [The Gulf Cooperation Council: A trend toward integration or fragmentation]. *Al-Mustaqbal al-Arabi Journal*, (218), 14.
3. **Al-Afifi, F. M.** (2003). *Al-tawazun al-istratiji fi al-Khalij al-Arabi khilal aqd al-tis'inat* [Strategic balance in the Arabian Gulf during the nineties]. Emirates Center for Strategic Studies and Research.
4. **Al-Akayli, A. J. S.** (2004). *Al-tatawwurat al-siyasiyyah wa-al-iqtisadiyyah fi al-Bahrain 1923-1942* [Political and economic developments in Bahrain 1923-1942] [Unpublished master's thesis]. University of Baghdad.
5. **Al-Amanah al-Ammah li-Majlis al-Ta'awun li-Duwal al-Khaleej al-Arabiyyah.** (1982). *Al-bayanat al-sahafiyyah li-dawrat al-Majlis al-Wizari, al-dawrah al-thalithah* [Press releases of the Ministerial Council sessions, third session]. https://www.gcc-sg.org/
6. **Al-Amanah al-Ammah li-Majlis al-Ta'awun li-Duwal al-Khaleej al-Arabiyyah.** (1984). *Al-bayan al-khitami li-dawrah al-khamisah fi al-Kuwait* [The closing statement of the fifth session in Kuwait]. https://www.gcc-sg.org/
7. **Al-Amanah al-Ammah li-Majlis al-Ta'awun li-Duwal al-Khaleej al-Arabiyyah.** (1986). *Al-bayan al-khitami li-dawrah al-sabi'ah fi Abu Dhabi* [The closing statement of the seventh session in Abu Dhabi]. https://www.gcc-sg.org/

Corresponding author:

8. **Al-Amanah al-Ammah li-Majlis al-Ta'awun li-Duwal al-Khaleej al-Arabiyyah.** (1987). *Al-bayan al-khitami li-dawrah al-thaminah fi al-Riyadh* [The closing statement of the eighth session in Riyadh]. https://www.gcc-sg.org/
9. **Al-Asmaili, W. N. H.** (2018). *Saud al-Faisal wa-dawruhu fi al-siyasah al-kharijiyyah al-Saudiyyah hatta am 1989* [Saud Al-Faisal and his role in Saudi foreign policy until 1989] [Unpublished master's thesis]. University of Thi-Qar.
10. **Al-Ay drous, M. H.** (2002). *Al-hudud al-Arabiyyah al-Arabiyyah fi al-Jazirah al-Arabiyyah* [Arab-Arab borders in the Arabian Peninsula]. Dar al-Kitab al-Hadith.
11. **Al-Mansour, A. A. M.** (1979). *Al-tatawwur al-siyasi li-Qatar 1916-1949* [The political development of Qatar 1916-1949]. Manshurat That al-Salasil.
12. **Al-Mansour, A., & Al-Khatrash, F.** (1977). *Nushu' Qatar wa-tatawwuruha: Dirasah tarikhiyyah* [The emergence and development of Qatar: A historical study]. Matabi' Dar al-Yaqzah.
13. **Al-Nabhani, M. K.** (1923). *Al-tuhfah al-Nabhaniyyah fi tarikh al-Jazirah al-Arabiyyah* [The Nabhanian masterpiece in the history of the Arabian Peninsula] (Vol. 1). Al-Adab Press.
14. **Al-Rabii, R. M.** (1993). *Al-khilafat al-iqlimiyyah fi itar Majlis al-Ta'awun li-Duwal al-Khalij al-Arabi* [Regional disputes within the framework of the Gulf Cooperation Council]. University of Baghdad.
15. **Al-Rashidi, A.** (2001). Al-taswiyah al-qadaiyyah lil-niza' al-Qatari wa-al-Bahraini: Safhah jadidah min al-alaqat al-mushtarakah [The judicial settlement of the Qatari-Bahraini dispute: A new page of joint relations]. *Al-Siyasah Al-Dawliyyah Journal*, 145, 184.
16. **Al-Rafou, F. A.** (1995). Al-alaqat al-Khalijiyyah-al-Khalijiyyah, al-khilafat al-hududiyyah namudhajan [Gulf-Gulf relations: Border disputes as a model]. *Umm Al-Ma'arik Journal*, (4), 72.
17. **Al-Sadoun, M. T.** (2001). *Al-niza' al-hududi bayna Qatar wa-al-Bahrain: Dirasah fi daw' al-qanun al-duwali al-amm* [The border dispute between Qatar and Bahrain: A study in the light of general international law] [Unpublished master's thesis]. University of Baghdad.
18. **Al-Sahin, I. A.** (2019). Mawqif Mahkamat al-Adl al-Dawliyyah min al-niza' al-Qatari al-Bahraini hawla juzur Hawar 1991-2001 [The stance of the International Court of Justice on the Qatari-Bahraini dispute over the Hawar Islands 1991-2001]. *Historical Studies Journal*, 26, 439.
19. **Al-Salih, N. M. N.** (1977). *Alaqat al-Kuwait al-siyasiyyah bi-sharqi al-Jazirah al-Arabiyyah wa-al-Iraq al-Uthmani 1866-1902* [Kuwait's political relations with eastern Arabia and Ottoman Iraq 1866-1902]. Manshurat That al-Salasil.

Corresponding author:

20. **Aziz, H. L.** (2002). *Al-khilaf al-hududi bayna Qatar wa-al-Bahrain: Dirasah tarikhiyyah* [The border dispute between Qatar and Bahrain: A historical study] [Unpublished master's thesis]. University of Basra.
21. **Di Stefano, G.** (2008). *Niza'at al-hudud wa-halluha fi daw' al-qanun al-duwali: Halat Qatar wa-al-Bahrain* [Border disputes and their resolution in light of international law: The case of Qatar and Bahrain]. Emirates Center for Strategic Studies and Research.
22. **Great Britain.** (1981). *Telegram from the British Embassy in Doha, February 22*. Public Record Office (P.R.O), Foreign and Commonwealth Office (FCO) 8/3899.
23. **Ibrahim, A. A. A.** (1988). *Umara' wa-ghuzat: Qissat al-hudud wa-al-siyasah al-iqlimiyyah fi al-Khalij - Dirasah watha'iqiyyah* [Princes and invaders: The story of borders and regional politics in the Gulf - A documentary study]. Al-Haramain Center for Islamic Media.
24. **Jasur, N. A. A.** (1998). *Al-ummah al-Arabiyyah wa-mashari' al-taftit* [The Arab nation and fragmentation projects]. Amman.
25. **Khayat, N. M. A. A.** (2003). *Al-Malik Khalid bin Abdulaziz Al Saud 1913-1982: Dirasah tarikhiyyah wa-hadariyyah* [King Khalid bin Abdulaziz Al Saud 1913-1982: A historical and cultural study] [Unpublished master's thesis]. Umm Al-Qura University.
26. **Mashkur, S.** (1993). *Niza'at al-hudud fi al-Khalij: Mu'dilat al-siyadah wa-al-shar'iyyah* [Border disputes in the Gulf: The dilemma of sovereignty and legitimacy]. Center for Strategic Studies and Research.
27. **Mutawalli, M.** (1974). *Hawd al-Khalij al-Arabi: Al-awda' al-siyasiyyah wa-al-iqtisadiyyah* [The Arabian Gulf basin: Political and economic conditions] (Vol. 2). Cairo.
28. **Murad, K. A.** (1980). *Tatawwur al-siyasah al-Amrikiyyah fi mintaqat al-Khalij al-Arabi 1941-1947* [The development of US policy in the Arabian Gulf region 1941-1947]. University of Basra.
29. **Qasim, J. Z.** (2001). *Tarikh al-Khalij al-Arabi al-hadith wa-al-mu'asir* [Modern and contemporary history of the Arabian Gulf] (Vol. 4). Dar al-Fikr al-Arabi.
30. **Sinan, M. B.** (1966). *Tarikh Qatar al-amm* [The general history of Qatar]. Al-Ma'arif Press.
31. **Tahbub, F. H.** (1983). *Tarikh al-Bahrain al-siyasi 1783-1870* [Political history of Bahrain 1783-1870]. Manshurat That al-Salasil.

Corresponding author: